

دراسات محكمة

فكرة التمثيل السياسي بالمغرب
ومآل الوساطة الحزبية

سفيان جرضان

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الدستوري وعلم السياسة بجامعة محمد
الخامس - الرباط.

21 أبريل 2024





ملخص

تسعى هذه الورقة إلى الوقوف مع تعثر مسألة الوساطة الحزبية بالمغرب، وتنطلق من رصد مسار فكرة التمثيل السياسي والمآل الذي وصلت إليه، حيث تجادل في كون الصراع الذي انطلق بين الحكم وأحزاب الحركة الوطنية يعد من بين أبرز مسببات إنهاك فكرة الوساطة الحزبية، ففي خضم ذلك الصراع استطاع الحكم أن يرجح كفته ويمارس السلطة كفاعل أساسي داخل النظام السياسي المغربي، ولعل أبرز العوامل التي ساهمت في إقرار هذا الأمر تعود في جزء كبير منها إلى طبيعة الدولة المغربية والإرث التقليدي الذي ورثته، والحال أن هذا الواقع وإن رفضته هذه الأحزاب في البداية، فإنه مع الزمن تكرر لدرجة أضحت جزء لا يتجزأ من الممارسة السياسية، لا زالت آثار هذا التعثر جاثمة على الحياة السياسية والدستورية إلى يومنا هذا، لذلك يعد مآل الوساطة الحزبية حسب ما انتهى إليه البحث ليس مردّه إلى ما يعرف بأزمة التمثيل السياسي.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الوساطة، التمثيل السياسي، الحكم.

Abstract

This research paper seeks to address the faltering issue of party mediation in morocco and starts from monitoring the path of party representation. While it argues that the conflict that erupted between the Moroccan regime and the parties of the national movement is one of the reason for the affiliation of the idea of the party mediator within the political system of morocco. However, in the middle of this context, the moroccan regimes was control. Therefore, perhaps the most prominent factors that contributed to the approval of this matter is due Moroccan state and the traditional legacy that inherited.

Time has been devoted to the extent that it has become an integral part of political practice. And thus, the effects of this stumbling still linger on moroccan politics, and in constitutionalisme to this day.

Key words: Political Parties, Mediation, Political Representation, Authority.



مقدمة

ليس من قبيل الصدفة أن يعتبر النظام التمثيلي صورة من صور الديمقراطية؛ فهو بالذات يعود إلى فكرة سمحت بإعادة الاعتبار للشعب داخل الحياة السياسية "يحكم نفسه بنفسه"، لذلك فإنه تأسس بهدف التخلص من كل أشكال الاستبداد والتسلط التي سادت عبر التاريخ القديم، ففي جملة التحولات على مستوى البنى الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية خاصة مع استحالة "حكم الشعب نفسه بنفسه"، سيسود النظام التمثيلي، الذي ينتخب فيه الشعب نوابا يمثلونه ويعبرون عن مصالحه، اتخذ هذا الشكل مسار خضع لنظريات بشأن تكييف العلاقة بين النائب والناخبين استقرت على أن الانتخاب يتم عبر وكالة عامة داخل هيئة التمثيل (البرلمان) بعيدا كل البعد عن ما كان يعرف بنظرية الوكالة الإيجابية، إذ الأغلبية الفائزة بعدد مقاعد التمثيل هي الموكولة لها ممارسة السلطة بشكل مستقل عن الشعب، لتصبح الديمقراطية مع النظام التمثيلي تكافئ حكم الأغلبية، وهذا إحدى الأوجه البارزة للعلاقة الجدلية بين النظرية والواقع، وعلاقة التأثير والتأثر بينهما فيما يخص التاريخ والفكر السياسي.

إن اقتران النظام التمثيلي بالديمقراطية يظهر في القراءات التي انصرفت إلى حسابانه شكلا جديدا لممارسة السلطة السياسية يتأسس على رفض كل أشكال التيقراطية للحكم¹، إنه والحالة هذه يكبح جماح السلطة المطلقة ويوفر ضمانات لتجنب فخ الاستبداد لتوسله آليات تتيح للجميع المشاركة في السلطة بشكل تداولي يقوم على التعددية. بل إن برنار منان (Bernard Manin) وهو يحاول مراقبة التطور الذي طرأ على النظام التمثيلي، لم يستنكف عن إظهار الأسس التي انبنى عليها من قبيل التأكيد على أن الحاكم يعين عبر الانتخابات وعلى فترات منتظمة، وأن هؤلاء الحكام يحتفظون بنوع من الاستقلالية اتجاه ناخبهم، كما يعبر المحكومين عن آراءهم وإرادتهم السياسية دون الخضوع لسيطرة الحكام مع وجوب خضوع القرارات العامة للنقاش².

من الواضح أن استقرار النظام التمثيلي داخل النظم السياسية خاصة تلك التي كانت سباقة إلى إقامته، أنتج لنا مجموعات نيابية التأمّت فيما بينها لتؤسس ما بات يعرف بالأحزاب السياسية، إذ تبدو العلاقة بين النظام التمثيلي والأحزاب السياسية أشبه بعلاقة الأم بولدها، فنشأة الأحزاب السياسية يرى البعض أنها ولدت في بريطانيا في إطار النظام التمثيلي القائم على تفاعل النواب مع الحكومة واختلافهم مع سياساتها، حيث اجتمعوا تحت إطار كل من الويكنز (whigs) أو التوري (tory)³، فيما يرى البعض الآخر أن نشأتها كانت في الولايات المتحدة الأمريكية⁴، إلا أنه من المعلوم أن هذه الأحزاب لم تكن سابقة في وجودها عن النظام التمثيلي، بل إنها وجدت إثر التحام الكتل البرلمانية مع اللجان الانتخابية. فالبرلمانيون وجدوا أنفسهم في الحاجة إلى التكتل من أجل تنسيق

¹ Christophe Premat, L'idée d'une nouvelle représentation politique, Edilivre 2014, p 45. ce qui concerne les origines de la représentation politique en France voire les pages (p 45 jusqu'à p 68) .

² Bernard Manin, Principes Du gouvernement représentatif, Champs Flammarion, 2006, P 17-18.

³ المهدي الشيباني دغمان، الأحزاب السياسية "التفانة سوسولوجية" مجلة الجامعة، العدد 16 المجلد الأول، فبراير 2014، ص 9.

⁴ موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، الهيئة العامة للقصور الثقافية 2011، ص 6 .



أعمالهم خاصة بين الذين يحملون التطلعات نفسها. من هنا ظهرت التكتلات النيابية التي كانت تعتمد في تدبير حملاتها الانتخابية على لجان تسمى باللجان الانتخابية.

إن الاندماج الحاصل بين هذه اللجان والكتل النيابية هو الذي أعطانا الحزب السياسي، وتمثل الأحزاب المشكلة بهذه الطريقة الموجة الأولى من الأحزاب السياسية، في حين تتمثل الموجة الثانية في قيام مجموعة من النقابات بتشكيل أحزاب سياسية تدافع عن مصالحها أو تحول بعضها إلى أحزاب سياسية بشكل مباشر، وتدخل في هذه الموجة أيضا الحركات الدينية التي انتهجت نفس الأسلوب، أما الأحزاب السياسية في الدول المستعمرة فقد ارتبطت نشأتها بالنضال من أجل نيل استقلال بلدانها، ونشأت الأحزاب المغربية من هذه الضرورة الوطنية معلنة النضال ضد المستعمر الفرنسي والإسباني بالتعبئة من أجل التحرر واسترداد السيادة الوطنية، وقد تحالفت مع العرش من أجل تحقيق هذا الاستقلال، مما جعل الطرفين يشتركان في الشرعية التاريخية والوطنية في استقلال المغرب سنة 1956.

ومع ذلك لم تمنع الحزبية المغربية بعد نيل الاستقلال نفسها من التطلع إلى المشاركة الفعلية في السلطة وتأطير المواطنين، باعتبارها القاطرة الأساسية لتحويل مطالب الجماهير إلى قرارات سياسية وفق ما تمتلكه من آليات ووظائف، بيد أن المسار الذي سلكه الحكم آنذاك وطبيعة الدولة المغربية كان لهما أثارا كبيرة على الحياة الحزبية ولدا أزمة على مستوى عملية التمثيل السياسي كثيرا ما شابها اختلالات قانونية وسياسية حدت من طموح أحزاب الحركة الوطنية، ساهمت في تراجع الوظيفة الحزبية والوساطة الحزبية التي لازالت سارية المفعول إلى يومنا هذا. نروم من خلال هذا الاستمهال التمهيد للبحث في تجربة التمثيل السياسي بالمغرب وعلاقته بالأحزاب السياسية لا سيما أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية بغية رصد انعكاساته -التمثيل السياسي- على الوساطة الحزبية انطلاقا من دراسة العوامل التي تحكمت في نشأة التمثيل السياسي بالمغرب ومآلاته في ضوء ما بات يعرف بأزمة الديمقراطية التمثيلية، واختبار فرضية تراجع الديمقراطية التمثيلية على الحالة المغربية في علاقتها مع الوساطة الحزبية.



أولاً: انحراف التأسيس عن دلالة ارتباط التمثيل بالانتخابات

ما من شكٍّ في أن التمثيل السياسي ارتبط بالانتخابات وأن الانتخابات تنتسب إلى الديمقراطية، والديمقراطية تنبني على التعددية السياسية أو قل الحزبية، ومن يعرف تاريخ الحزبية يعرف أن بعضاً من مسببات بروزها تمخض من رحم التمثيل السياسي، ولم يكن من قبيل الصدفة أن يكون التمثيل السياسي من عدّة اشتغال السياسة ومستلزماتها، بل أضحي بقدرة قادر المدخل الرئيسي للعملية السياسية والمسلك الأساسي للإمساك بتلابيب السلطة والتداول عليها.

ولئن كان مبنى التمثيل السياسي نابعا من الإرادة الشعبية يسمح للمواطنين باختيار من ينوب عنهم بغية التعبير عن مصالحهم وترجمتها في برنامج سياسي محدد، فإن البيئة السياسية الممارس في كنفها التمثيل السياسي تفرز أنواعا متباينة لأشكاله منها ما يكون في شكل تمثيل سياسي مغلق وآخر مفتوح، إذ نجد بعض التجارب تميل إلى تضيق دائرة التمثيل لأسباب عدة، لعل أبرزها الآثار التي خلفتها لحظة النشوء الأولى.

قد تكون التجربة المغربية أبلغ مثال للحالة المومأ إليها، إذ تعقّبها على المستوى الكرونولوجي يوحي بأن التمثيل السياسي برز كفكرة مع مشروع دستور 1908 الذي تضمن إحداث ما يسمى بـ"منتدى الشورى" كهيئة تمثيلية تتألف من مجلسين هما مجلس الأمة والشرفاء، حيث يجري انتخاب مجلس الأمة لمدة أربع سنوات ويتكون أعضاؤه بنسبة نائب واحد يمثل نحو عشرين ألف من السكان. أما عدد مجلس الشرفاء فهو خمسة وعشرون ينتخب منهم السلطان الرئيس وستة أعضاء وينتخب مجلس الأمة مع هيئة الوزراء وجماعة العلماء بقية الأعضاء⁵، ولئن كان من الأبدى أن نؤكد على أن فشل مشروع دستور 1908 ارتبط بفرض الحماية على المغرب، فإن آثار هذا الفشل كانت من أبرز مسببات إقبار أول تجربة للتمثيل السياسي بالمغرب.

وطيلة فترة الحماية، لم تبرز فكرة التمثيل السياسي إلا في لحظات ضئيلة ومتأخرة تحكّم في ظهورها إحساس إدارة الحماية بخطر تزايد نفوذ ومشروعية الحركة الوطنية لاسيما حزب الاستقلال، حيث إذا كان النظام السلطاني في المغرب آنذاك لا يسمح بتمثيلية واسعة للسكان نظرا لطبيعته الثيوقراطية القائمة على اعتبار السلطان خليفة الله في أرضه، وبالتالي تركيز كل السلط بين يديه، فإن الحماية ستجنح إلى إنشاء مجموعة من المجالس التمثيلية كالغرف الفلاحية والتجارية والصناعية، وكذلك مجلس الحكومة، إذ على إثرها سيشارك حزب الاستقلال بتمثيلية عن الانتخابات التي نظمتها سلطات الحماية سنة 1948 لممثلي الغرف التجارية والصناعية، كما سيساهم بتمثيلته في مناقشات مجلس الحكومة التي كانت تتمحور حول السياسة المتبعة من قبل الحماية، غير أنه وإن كان قد شارك في جزء من هذه الانتخابات، فإنه سرعان ما سيذهب إلى مقاطعتها مع بداية انتخابات سنة 1951⁶، وقد يعزى ذلك لبوادر الاستقلال التي بدت تلوح في الأفق خاصة بعدما أسست أحزاب الحركة الوطنية (حزب الاستقلال، حزب الشورى والاستقلال في الجنوب، وحزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربي في

⁵ رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة، دار توبقال سنة 1988، ص 18.

⁶ محمد شقير، الفكر السياسي المغربي المعاصر، أفريقيا الشرق 2005، ص 23.



الشمال) جبهة أرضية مشتركة توجت بعد نفي الملك محمد الخامس في 21 غشت 1953، وتصاعد المقاومة وعودته من المنفى بنيل الاستقلال.⁷

لم تكن المرحلة التي تلت الاستقلال بالهينة، إذ تعاضم الصراع بين مكونين يستمدان مشروعيتهم من الشعب، وإن كان الصراع في البداية أخذ طابع السرية، فإنه سرعان ما سيتفجر لسببين، يرتبط الأول بتجذر الفكر السلطاني في ذهنية الحكم الذي يسعى إلى تقوية مركزه داخل النظام السياسي بإزاحة أحزاب الحركة الوطنية عن مشاركتها له في الحكم. والثاني بأحزاب الحركة الوطنية نفسها التي كانت تروم إلى الممارسة الفعلية للسلطة بواسطة إقرار دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات جازمة بحصولها على الأغلبية في حالة ما إذا نظمت، حيث سرعان ما سيتبدد طموح أحزاب الحركة الوطنية خاصة حزب الاستقلال لحظة إسناد رئاسة الحكومة الأولى لشخصية مقربة للملك دون إجراء انتخابات، ففي خضم هذا السياق، ولهدف إضعاف تمثيلية حزب الاستقلال سيصدر الملك ظهير تأسيس أول هيئة تمثيلية بعد الاستقلال في شكل المجلس الوطني الاستشاري بتاريخ 3 غشت 1956.

لقد نص الفصل الأول من الظهير المحدث للمجلس على أنه "يؤسس مجلس استشاري لدى جلالتنا، يمثل الرأي العام الوطني في الظروف الراهنة تمثيلاً واسعاً للسكان". ما يضيف الطابع التمثيلي على المجلس، إنه بهذا الحسبان يعبر عن ميلاد أول تجربة ملموسة لفكرة التمثيل السياسي بالمغرب، رغم أنها شابها التباسات عدة، فبدل أن يكون المجلس منبثقا عن انتخابات حرة ومعبرة عن الإرادة الشعبية، سيكون أعضاؤه أغلبهم معينين من قبل الملك، وعضو أن يناط بها دور تقريري تم الزج بها في دور استشاري، ناهيك عن تمثيلية الهيئات السياسية التي لم تحظ إلا ب 22 مقعداً من بين 76 وهو ما يمثل حوالي 30% من المقاعد.⁸

لذلك فالتصور الذي وضعه الظهير التأسيسي للمجلس الاستشاري لم يرق إلى تطلعات أحزاب الحركة الوطنية، إذ ما حصل لم يأت بشيء جعل الرياح تجري بما كانت تشتهي سفنهم، خاصة حزب الاستقلال الرامي إلى إقامة مؤسسات تمثيلية مجردة من طابع التعيين، حتى يتسنى له الفوز بأغلبية مقاعدها وممارسة السلطة بالشكل الذي يخول له تنفيذ برنامجه السياسي، ولعل تأسيس حكومة ائتلافية بمشاركة حزب الاستقلال سواء في نسختها الأولى والثانية برئاسة مبارك البكاي أو الثالثة برئاسة أحمد بلافريج والرابعة برئاسة عبد الله إبراهيم، من أبرز مسببات تعزيز مركزية المؤسسة الملكية داخل النظام السياسي المغربي ومبتدى إضعاف فكرة التمثيل السياسي خاصة وأن الأحداث التي رافقت الحكومات الائتلافية الأربع ساهمت في تحقيق ذلك، بداية مع حل المجلس الاستشاري، وحل حكومة عبد الله إبراهيم وانشقاق حزب الاستقلال، وانتهاءً بتأسيس حكومة ملكية في 27 ماي 1960 برئاسة ولي العهد.

إن مشاركة حزب الاستقلال ولو بتمثيلية ضئيلة في حكومة ولي العهد دليل على تمسكه برغبته الجامحة لممارسة السلطة، وكأن لسان حاله يقول إن الطريق نحو توسيع دائرة تمثيلته داخل مؤسسات التمثيل يبتغي منه

⁷ رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص 27.

⁸ نفسه، ص 33.



الانخراط في أي مبادرة مهما كانت الأسس التي تقوم عليها، وإن كانت تفتقر لآليات انتخابية، إذ تمثليته في حكومة ولي العهد لم تقم على سند شعبي بواسطة الانتخاب، وإنما كان مأتاها الإرادة الملكية لهدف حسم الصراع حول السلطة السياسية لصالحها واحتواء حزب الاستقلال واقتناص الفرصة لتجاوز النقاش عن مسطرة وضع الدستور المفترض فيه دسترة مؤسسات التمثيل السياسي لما لها من دور في إحياء العملية السياسية والديمقراطية. ولئن كان حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اتخذ قرار معارضة الدستور شكلا ومحتوى، فإن حزب الاستقلال لعب دورا أساسيا في الحملة من أجل المصادقة على الدستور المطروح على الاستفتاء مما يبرهن على أن تكتيك وحداقة ونباهة المؤسسة الملكية أصابت حظا وافرا مما صبت إليه، بيد أنه وإن كان الصراع بين أحزاب الحركة الوطنية والحكم اتجه لصالح هذا الأخير بمشاركة حزب الاستقلال في الحكومة الملكية وتصويته بنعم على الدستور، ومحاولة نزع فتيل التمثيل السياسي عنه وفق المقتضيات المنظمة للعملية التمثيلية في الدستور، فإن حزب الاستقلال برر ذلك بأن دستور 1962 " لا يمكن اعتباره نهاية المطاف وإنما كانت مرحلة سيعمل على تعديله بالطرق القانونية وبالمسطرة التي نص عليها الدستور نفسه"⁹. وعلى إثر ذلك ستزداد حدة التوجس من أحزاب الحركة الوطنية، وستتجه المؤسسة الملكية إلى أساليب دستورية وسياسية للحد من تمثليتها، ستحكم العملية الانتخابية طيلة مسار حياتها.

يمكن الإفاضة والتنفيذ في بيان هاجس التوجس لدى الحكم من مخافة حصول أحزاب الحركة الوطنية على الأغلبية على صعيد ما أقره دستور 1962، أو على مستوى العملية الانتخابية التي رافقته، ففي التعبير التنظيمي المؤسسي لهيئات التمثيل السياسي نص الفصل 36 من دستور 1962 على أن "البرلمان يتكون من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين وأن أعضائه يستمدون نيابتهم من الأمة"، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه (الفصل 37).

و ما كان الإقرار بالتمثيلية غير المباشرة بالنسبة لمجلس المستشارين في ثلثي ممثلين عن المجالس الحضرية والقروية وثلث من طرف غرفة الفلاحة والتجارة والصناعة والهيئات النقابية (الفصل 45)، سوى محاولة تقويض مداخل التمثيل المباشر لدرء الانحراف نحو أغلبية برلمانية لصالح أحزاب الحركة الوطنية، والحالة هاته أنتجت لنا في ثقافة التمثيل السياسي منازع مرضية من قبيل منزع تمثيلية الأعيان التي طغت على المجلس المنتخب بطريقة غير مباشرة طيلة الحياة السياسية بالمغرب.

ومثلما شكل التنصيب الدستوري لهيئات التمثيل السياسي شرطا لازما لتضييق النطاق على عملية التمثيل الواسع لأحزاب الحركة الوطنية، فإن مترتبات ذلك التضييق لم تقف عند هذا الحد، وإنما امتدت إلى أول عملية انتخابية في دستور 1962 مع تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الذي شهد ميلادها مرتكزين: التنديد بأحزاب الحركة الوطنية باعتبارها معادية للديمقراطية¹⁰، والعمل على الوحدة تحت إشراف الملك من أجل

⁹ حزب الاستقلال، الوضعية الديمقراطية، تقرير قدمته لجنة الشؤون العامة والدستور، المنبثقة عن المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال الذي انعقد بالدار البيضاء، أيام 24، 25، 26 نونبر 1967، مطبعة الرسالة، الرباط، ص 8. نقلا عن رقية المصدق، مرجع نفسه، ص: 46.

¹⁰ عمر بندورو، النظام السياسي المغربي، الطبعة الأولى 2002، ص 48.



الانتصار في المعركة الانتخابية¹¹. فالرهان على خلق جبهة "الفديك" لحظة العملية الانتخابية إنما تم لغرض إضعاف تمثيلية الأحزاب الوطنية وإنجاب طبقة سياسية تسير توجهات الحكم منه وإليه.

بيد أن نتائج الانتخابات عصفت كالصبا للعبوب بتطلعات الحكم، لدرجة اعتراف هذا الأخير في قرارة نفسه بأن حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما زالا يتمتعان بشعبية واسعة، حيث فازا بـ 69 مقعدا داخل مجلس النواب و 12 مقعدا بمجلس المستشارين مقابل 71 مقعد في مجلس النواب و 104 مقعد بمجلس المستشارين بالنسبة "للفديك"، ولعل إقرار الحكم بأن أحزاب الحركة الوطنية لا زالت تتوفر على خزان انتخابي ومصداقية شعبية يكمن في سر عدد الأصوات المحتسبة، إذ المنتمين إلى الجبهة فازوا على أساس 16000 لكل مقعد، في حين فاز مرشحوا أحزاب الحركة الوطنية على أساس 25000 صوت لكل مقعد¹².

أمام عسر ضمان تمثيلية مريحة لصالح الحكم خلافا لما كان يعتقد، ستتعزز مكانة أحزاب الحركة الوطنية داخل البرلمان، إذ لم تبرح عن انتداب نفسها كأداة للدفاع عن المطالب الشعبية والتوسل إلى الآليات المتاحة لها بغية نقل المطالب الاجتماعية للبرلمان والنجاح في تحقيق الوساطة الحزبية، ولا أدل على ذلك مبادرة نواب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لتقديم ملتمس الرقابة إثر قرار الحكومة بالزيادة في أثمان بعض المواد الأولية وبالخصوص السكر بما يزيد عن 74% بعد أن رفعت ثمنه سابقا بـ 31,8%¹³.

نتج عن تقديم ملتمس الرقابة رفضه نظرا للمسطرة الذي يتطلبها؛ أغلبية 73 نائب للإطاحة بالحكومة، في حين صوت فقط 60 نائبا، ولم يشكل هذا الرفض سوى خلق المزيد من الصعوبات للحكومة، فأمام معارضة قوية وحيوية لأحزاب الحركة الوطنية، ستقدم هذه الأخيرة على محاولة إفشال التجربة البرلمانية خاصة وأن الحكومة المنبثقة عن البرلمان لم تكن قائمة على سند شعبي، كما أن تمثيليتها لم تكن تسير المطالب الشعبية، وإنما تأتمر بأوامر الحكم وتنفذ ما يطلبه منها، ولعل الإحساس بتزايد شعبية أحزاب الحركة الوطنية وتأثيرها على طريقة إخراج السياسات الاجتماعية داخل مؤسسة البرلمان كان له كبير الأثر في الإعلان عن حالة الاستثناء سنة 1965 خاصة بعد أحداث الدار البيضاء، ليتم الإجهاز على تمثيلية أحزاب الحركة الوطنية ووضع الحد لأول تجربة برلمانية كصورة لما يعرف بالتمثيل السياسي.

ثانيا: في مسبات نزع الوساطة الحزبية

تنطوي الوساطة الحزبية على حسن تاريخي وواقعي يكرس فكرة مفادها أن العلاقة بين الأحزاب والمواطنين يجب أن تنبني على بعدين: الأول يفترض التشبع بثقافة إشراك المواطنين في الحياة السياسية عبر تنشئة سياسية تسهم في رفع نسب المشاركة السياسية والتفاعل مع القضايا الاجتماعية والسياسية، ثم خلق مناخ سياسي سلمي تسوده قيم الديمقراطية. والثاني ينبني على نقل الطلب الاجتماعي إلى برامج الحزب وتحويلها إلى قرارات سياسية

¹¹ الندوة الصحفية لرضا كديرة في 20 مارس 1963، نقلا عن عمر بندورو، مرجع نفسه، ص 48.

¹² نفسه، ص 49.

¹³ عمر بندورو، النظام السياسي المغربي، مرجع سابق، ص 57.



لحظة الفوز في الانتخابات وممارسة السلطة، وهذه المتلازمة لا تملك من الفعالية الإيجابية داخل التجربة المغربية إلا الشيء القليل لأسباب عدة تحكمت فيها لحظة النشوء الأولى.

هكذا يتأكد أنه وإن كانت الأحزاب السياسية المغربية لا سيما أحزاب الحركة الوطنية تمكنت من بناء قواعد شعبية وتنشئة جزء كبير من المجتمع المغربي على العمل السياسي، واستمالة أصواته أثناء الانتخابات، فإن ممارستها للسلطة على نحو تترجم فيه المطالب الاجتماعية إلى قرارات سياسية كُبلت مع التجربة البرلمانية الأولى سنة 1963، وأجهضت بعد الإعلان عن حالة الاستثناء سنة 1965، إذ منذ هذه اللحظة إلى غاية سنة 1970 عرفت مؤسسات التمثيل السياسي جمودا مطلقا - كتعبير عن وعي الحكم بأولوية وضع حد لتمثيلية أحزاب الحركة الوطنية كمدخل لنزع صفة الوساطة عنها- كان شديد الوطأة على الاستقرار السياسي والحياة الحزبية، حيث لم تتوانى عن المطالبة والنضال لدمقرطة الحياة السياسية على أساس إعادة نبض الحياة لمؤسسات التمثيل السياسي باعتبارها مبتدى تحقيق الوساطة الحزبية.

إن المسار الذي اتخذته المؤسسة الملكية لإعادة إحياء مؤسسات التمثيل كما عبر عنه دستور 1970 عُدّ الواجهة الأساسية للإجهاز على فكرة الوساطة الحزبية لسببين: أولهما نزع صفة التمثيل عن تمثيلية الأحزاب السياسية لاعتبار الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة (الفصل 19)، وثانيهما أحادية مؤسسة التمثيل السياسي تحت تسمية مجلس النواب ينتخب ثلثه بطريقة غير مباشرة وثلث بطريقة مباشرة؛ فأما السبب الأول الذي يفصحه الفصل 19 فهو الزعم بأنه لا يمكن التسليم بفكرة الوساطة الحزبية ما دام الملك هو الممثل الأسمى للأمة، وأن الوساطة الحزبية ترتبط بالأحزاب السياسية وفكرة التمثيل والمقام الأسمى لهذا الأخير في كافة الأحوال يجد ضالته في الفصل 19 (الملك الممثل الأسمى للأمة)، أما ما يترتب عن ثاني الأسباب ففيه من الخطورة ما يسوّغ لإقصاء تمثيلية أحزاب الحركة الوطنية من داخل البرلمان لعامل وجود تمثيلية ثلثين بطريقة غير مباشرة المحسوم في أمرها لصالح الأعيان الموالون للحكم، مما يُصعّبُ عليها التصويت بالأغلبية على القرارات والسياسيات التي تقترحها، لذلك فمحاولة نزع عملية الوساطة عن أحزاب الحركة الوطنية ابتدأت مع دستور 1970 ورافقت الحياة الحزبية في كل محطات التمثيل إلى غاية ما بعد 1998، إذ لم تقتصر فقط على الجانب الدستوري والقانوني، وإنما سبقتها أشكال أخرى ذات طبيعة سياسية من قبيل العمل على عدم تسييس الحياة العامة¹⁴ من جانب، وإضعاف الأحزاب السياسية¹⁵ من جانب آخر.

فعلى المستوى الأول يذهب عمر بندورو إلى أن "تجنب تسييس السكان خاصة سكان القرى جعل من أولى اهتمامات السلطة وهدفها، منع انتشار الأحزاب السياسية في مختلف الجهات وبالأخص تجنب تنصيب أعضائها كرجال سلطة وإلا فإن السلطة ستكون مهددة بالوقوع تحت تأثير الأحزاب وتصبح تابعة لها"، إذ سيصبح بإمكان أحزاب الحركة الوطنية تأطير السكان لاسيما ساكنة البوادي التي بلغت تلك الفترة % 75 من ساكنة المغرب¹⁶،

¹⁴ عمر بندورو، النظام السياسي المغربي، مرجع سابق، ص 79.

¹⁵ نفسه، ص 83.

¹⁶ نفسه، ص 80.



لهذا الأمر جنحت السلطة إلى تجنب كل تسييس يمكن سكان البوادي من الانخراط في العمل السياسي، إذ كانت نتيجة وقف عملية التسييس إلى جانب ما ذكرناه التوجه نحو إعادة تنظيم الإطار القبلي¹⁷.

أما المستوى الثاني والمرتببط بإضعاف الأحزاب السياسية فيمكن في استعمال القمع لمنع تظاهرتها وأنشطتها خاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتي ستكون امتدادا للاتهامات السابقة ضده فيما يعرف بمؤامرتي 1960 و1963، ففي 1970 سيتم اعتقال مائة شخص منتمين للحزب والحكم عليهم بعقوبات شديدة وصلت إلى الحكم بالإعدام¹⁸.

إن هذا التوجه الذي هيمن على مسار الحياة السياسية والموسوم بطابع تنازعي يروم إلغاء الوساطة الحزبية، سيتعذر في ظله تنظيم انتخاب ممثلي الأمة خاصة بعد مقاطعة الأحزاب السياسية للانتخابات المنظمة لحظئذ، حيث ستسود حالة اللاتسييس التي تعد من إحدى مسببات انقلابي 1971 و1972.

وعلى هذا الأساس فإن مؤسسة التمثيل السياسي ستعرف بعض التغيرات نتيجة وضع دستور جديد، وإن كانت هذه التغيرات لا تصبو إلى تطلعات أحزاب الحركة الوطنية، حيث سيستمر الملك حسب الفصل 19 من دستور 1972 أميرا للمؤمنين وممثلا أسى للأمة، كما ستستمر مدة تمثيلية النواب 4 سنوات في شكل أحادية المجلس مع تغيير نسبة التمثيل بانتخاب ثلثين بالاقتراع العام المباشر وثلث بطريقة غير مباشرة، ولئن كان من حيث المبدأ أن توسيع دائرة التمثيلية المباشرة داخل البرلمان ستعزز من تمثيلية أحزاب الحركة الوطنية وبالتالي محاولة تسخير الآليات الممكنة لتمير سياساتها، فإن نوعا آخر من الممارسة الدستورية سيفلح في تشديد الخناق على تمثيلية أحزاب الحركة الوطنية، وقد قام على أساسين: تأجيل الانتخابات لمدة أربع سنوات بالجوء إلى توظيف الفصل 102 "إلى أن يتم تنصيب مجلس النواب المنصوص عليه في هذا الدستور يتخذ جلالته الملك الإجراءات التشريعية اللازمة لإقامة المؤسسات الدستورية وسير السلط العمومية وتدير شؤون الدولة" من جانب، حيث نرى أن سمات هذا التنصيب لعبت دورا مهما في استمرار التنكر لمبادئ التمثيل السياسي الذي يعد الانتخاب من أول أولوياته وإنهاك فكرة الوساطة الحزبية. ثم جانب آخر ارتبط بتعديل دستوري سنة 1980 الذي مدد وكالة البرلمان سنتين، إذ يسوقنا هذا التعديل إلى اعتباره يصب في سياق الإجهاز على ما تبقى من تمثيلية أحزاب الحركة الوطنية وتهميشها، لأن الأغلبية المنبثقة عن الانتخابات خلال الولاية التشريعية (1977-1983) تناسب الحكم وتنظم في مشروعه وبيان ذلك على سبيل المثال تزعم الأغلبية "التجمع الوطني للأحرار" أحمد عصمان الرئيس السابق للديوان الملكي.

إن ما جرى لحظة انتهاء الولاية التشريعية (1977-1983) لهو دليل على التسليم بمعضلة التمثيل السياسي بالمغرب، حيث يصعب في كنفها تصور أحزاب سياسية قوية مجردة من وظائفها أن تضع الطلب الاجتماعي على رأس برنامجها كمركب لتكريس فكرة الوساطة الحزبية، فليس لها من الأمر سوى الوجود نظرا لاستبطان الحكم

¹⁷ Pour plus de détails voir, Remy Leveau, Le Fellah marocain défenseur du trône, FNSP, Paris 1976.

¹⁸ عمــــــــــــر بنــــــــــــو دــــــــــــور، النظــــــــــــام الســــــــــــياســــــــــــي المــــــــــــغــــــــــــربي، مرجــــــــــــع ســــــــــــابق، ص: 83.



مبادئ الإرث التقليدي للدولة المغربية القائم على انفراد تمثيله للأمة، فلجوء الملك إلى الفصل 19¹⁹ لتأجيل الانتخابات إلى غاية سنة 1984 يدخل ضمن نفس السياق، ويضمّر ما تقرّر على نحو سابق من أساليب تشاء أن تجعل تمثيلية أحزاب الحركة الوطنية في مهب الريح، حيث كلما تقدمنا في الزمن وتقلصت دائرة الصراع بينه وبين أحزاب الحركة الوطنية لصالحه إلا وأخذت هذه الأساليب تفصح عن نفسها وتعاود الكرة كلما سمحت الفرصة بذلك، مثل ظاهرة ظهور حزب جديد لحظة كل محطة انتخابية، إذ أغلبية مقاعد مؤسسات التمثيل للولاية التشريعية (1984-1992)، ستكون لصالح حزب سياسي لم يكن قد مر على تأسيسه سوى فترة زمنية قصيرة جدا (الاتحاد الدستوري)²⁰.

إن هذا المنزغ المتمثل في خلق "الحزب الأغلي"، والقائم في جملته على التصدي لأحزاب الحركة الوطنية مخافة نيلها أغلبية مقاعد البرلمان، لهو في نظرنا يشكل مظهرا آخر من مظاهر عسر ولادة الوساطة الحزبية، لأنه وإن سلمنا بشرعية الحزب الأغلي وبتمثيلته، فإن برامجه السياسية صيغت بالطريقة التي تصورها الحكم، وكأنها أتت لإضفاء الشرعية على سياساته وليس بهدف تبني المطالب الاجتماعية لسكان المغرب وتحويلها إلى قرارات سياسية، فالغاية من تأسيس "الفديك" إلى جانب خلق التوازنات السياسية لصالح الحكم ارتبطت بإقبار برنامج الإصلاح الزراعي الذي وضعه الاتحاد الوطني للقوات للشعبية وتميئ الشروط لتنزيل قانون المغربية²¹.

أما تجربة "التجمع الوطني للأحرار" فالمبتغى منها كان هو تنفيذ البرنامج الذي خلق من أجله والذي اقتضى التقليل من معدل الاستثمارات العمومية من 7,6% إلى 4,6% والعمل على تقليص النفقات والحد من القروض وتجميد الأجور²²، بينما حكمت تجربة الاتحاد الدستوري عملية تنزيل وشرعنة برنامج الحكم المحدد في تنفيذ سياسة التقويم الهيكلي الذي سبق وأن فرضته المؤسسات المالية الدولية على المغرب سنة 1980²³. فلم يكن لهذه البرامج السياسية سوى انعدام مصالح فئات عريضة من الشعب داخل كنفها خاصة الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى، مما كان آنئذ سببا في ارتفاع حدة الطلب الاجتماعي والاحتجاج جسّد على سبيل المثال في أحداث الدار البيضاء ماي سنة 1965، وانتفاضة 20 يونيو 1981 ثم انتفاضة 19 يناير 1984.

¹⁹ فيما يخص أهم الدراسات التي تناولت الدور الذي لعبه الفصل 19 في الحياة السياسية والدستورية بالمغرب باعتباره خزان السلط الضمنية للملك؛ أنظر : محمد معتمد، الحياة السياسية المغربية (1962-1991)، الطبعة الأولى، 1992، مؤسسة إيزيس للنشر.

- Menouni Abdeltif , Le recours à l'article 19 une nouvelle lecture de la constitution ?, Revue juridique politique et economique du maroc, N 15, septembre 1984. Et aussi,

- Rkia El mossadeq, Consensus ou jeu de consensus ? en particulier chapitre 2, Les Données constitutionnelles du maroc, imprimerie najah el jadida 1995.

²⁰ أحمد بوز، البرلمان المغربي؛ البنية و الوظائف، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، عدد خاص، مطبعة المعرفة الجديدة 2016، ص 26.

²¹ محمد الهاشمي، صناعة الحزب الأغلي في المغرب؛ مجلة وجهة نظر عدد مزدوج 36-37 صيف 2008، ص 29.

²² نفسه، ص 30.

²³ نفسه، ص 30.



ومع ذلك، لم يحصل تطور للتمثيل السياسي ولا للوساطة الحزبية على النحو الذي يخول لأحزاب الحركة الوطنية المشاركة الفعلية للحكم في السلطة، وهذا ما تفسره الاعتبارات السياسية والدستورية التي تحكمت في مسار تفكيك الوساطة الحزبية عبر خنق هوامش استقلال مؤسسات التمثيل السياسي كما أشرنا سابقا بخلق "الحزب الأغلي" أحيانا والتلويح بفصول الدستور في أحيان أخرى باللجوء إلى الفصل 102 سنة 1972، والفصل 19 سنة 1983، وبقيت هذه الاعتبارات سارية المفعول للتضييق على نطاق تمثيلية أحزاب الحركة الوطنية داخل البرلمان نتج عنها فوز حزب الاتحاد الدستوري بأغلبية مقاعد مجلس النواب 82 مقعد في الانتخابات التشريعية سنة 1984، وتمديد الولاية البرلمانية بمقتضى استفتاء شعبي لتصبح ثمان سنوات بعد أن كان دستور 1972 في نسخته الأولى قد حددها في أربع سنوات، وتم تعديلها في بداية الثمانينات لتصبح ست سنوات، الشيء الذي جعل منها الولاية الأطول في تاريخ المغرب²⁴.

نعود من هذا الاستطراد للقول بأن تحولا غير مسبقا سيطر على الحياة السياسية بالمغرب تخللته دوافع تأمين انتقال الحكم من ملك إلى ملك آخر، وهي العملية التي يثبت تاريخ المغرب أنها كانت مصحوبة بفوضى وقلقل²⁵، ففي غمرة هذا السياق سيجنح الحكم إلى التخفيف من حدة التضييق على أحزاب الحركة الوطنية ومحاولة استدراجه لها بواسطة تأمين عملية مشاركتها في السلطة عبر انتخابات تخول لها صفة التعبير عن مطالب الشعب - كما كانت تتصور في برامجها- من خلال التمثيل الأغلي داخل البرلمان، ذلك أن التصويت بنعم على دستور 1996 من قبل أحزاب الحركة الوطنية بالإجماع عُد منعطفًا مهد لاحتوائها عبر وهم مشاركتها في الحكم، وقد يفيدنا بعض التمعن في الدستور الجديد والعملية الانتخابية التي رافقته، أنه وإن وقعت بعض التغيرات فيما يخص العودة إلى ثنائية مجلس التمثيل؛ مجلس النواب يتم انتخاب نوابه بطريقة مباشرة ومجلس المستشارين بطريقة غير مباشرة، وحصل حزب الاتحاد الاشتراكي على أكبر عدد المقاعد 57 مقعد في الانتخابات التي نظمت في إطار دستور 1996، فإن الغايات غير المعلنة استطاعت أن تصب في اتجاه إضعاف وظيفة أحزاب الحركة الوطنية كما في السابق.

فالغرض من إحداث مجلس المستشارين لم يكن إلا لمراقبة سير عمل مجلس النواب لأن الأغلبية الساحقة لمقاعد تعود للأحزاب المسيرة لتوجه الحكم، أما فوز أحزاب الحركة الوطنية لاسيما حزب الاتحاد الاشتراكي بأغلبية المقاعد فيعود إلى رغبة الحكم في ذلك حتى يتم انتقال حكم الملك حسن الثاني إلى الملك محمد السادس بسلاسة، حيث تبين أن وزارة الداخلية عملت على التزوير لصالح المعارضة أي أحزاب الحركة الوطنية وهو ما تبين من خلال اعتراض نائبين اشتراكيين على فوزهما وهما؛ محمد حفيظ مرشح دائرة مبروكة البلدية بعمالة ابن

²⁴ أحمد بوز، البرلمان المغربي، مرجع سابق، ص 27.

²⁵ محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص 30.



مسيك سيدي عثمان بالدار البيضاء ومحمد أديب مرشح مديونة²⁶. الأمر الذي أكدته حركته حزب الاستقلال عندما انتقد نتائج الانتخابات وشكك في مصداقيتها، حيث اعتبرها لم تختلف قط عن الانتخابات السابقة²⁷. وعلى الرغم من ذلك فقد مثلت أحزاب الحركة الوطنية بأغلبية المقاعد داخل البرلمان، حيث تمكنت على إثر هذه الأغلبية من تشكيل حكومة برئاسة زعيم الاتحاد الاشتراكي عبر الرحمن اليوسفي، اعتبرت هذه الأخيرة أن مشاركتها ستمهد الطريق أمامها لإغلاق الباب أمام الممارسات التي تمت في العهد السابق والمتسمة بالفساد وارتفاع الرشوة والبطالة كما عبر عن ذلك القيادي الاتحادي اليازغي "بإحداث ثقب في جدار السلطوية"، غير أن ما تمخض عن تجربة حكومة اليوسفي لم يكن في حساب أحزاب الحركة الوطنية، إذ وجدت نفسها أمام تحديات كبرى ما إن تبادر لإدارة أمور الدولة والمجتمع عبر ما تمتلك من صلاحيات كمحاولة لتجسيد فكرة الوساطة الحزبية إلا وجوبت، ففي اللحظة التي كانت الحكومة بصدد إعداد مشروع قانون ينظم مؤسسة الوسيط، سيخرج الملك إلى إخراج مؤسسة من جنس طبيعة هذه الأخيرة أطلق عليها ديوان المظالم بواسطة الفصل 19 وجزء من هذه التخريجة بُرِّر على أساس أن الأمر يتعلق بعلاقة بين المواطنين ومؤسسة مركزية، وهذه العلاقة في كافة الأحوال تنتهي إلى حقل إمارة المؤمنين.

تظهر هذه التجربة إذن، أن مسارها اقترن بمحاولة تقويض وظيفة أحزاب الحركة الوطنية من داخل الحكومة لتجريدها من دور الوساطة الحزبية، أفضى هذا التجريد إلى مآلات تروم بعض القراءات إلى حسابها تنتهي إلى ما بات يعرف بأزمة الديمقراطية التمثيلية أو قل أزمة النظام التمثيلي.

ثالثاً: في أن مآلات الوساطة الحزبية ليست من أزمة التمثيل السياسي

إن ما ينبغي أن نستعمل به هذا المحور استرسالاً لما سبق هو التأكيد على فكرة مفادها أن النظام التمثيلي كأحد تجليات الديمقراطية التمثيلية، أضحي يعرف سقما في جوف آلياته وإن كان حجم هذا السقم يتفاوت من تجربة إلى أخرى، بل إن بروز ظاهرة مثل تدني نسب المشاركة في العملية الانتخابية والعزوف عن الانتماء السياسي، كان حريا بانطلاق نقاش حول ما بات يعرف بأزمة التمثيل السياسي أو قل أزمة الديمقراطية التمثيلية، وبيان ذلك أن جزءاً من هذا النقاش وُجد له صدىً في كتابات متنوعة، لعل أبرزها كتابات دومينيك روسو (Dominique Rousseau)²⁸ وكريستوف بريمات (Christophe premat)²⁹، إذ المبتغي من محاولة عرض جزء من تصور

²⁶ محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص 31.

²⁷ عمر بندورو، مرجع سابق ص 155.

²⁸ -يبحث دومينيك روسو (Dominique Rousseau) وهو أكاديمي فرنسي وعضو بالمحكمة الدستورية الفرنسية عن حل لأزمة التمثيل السياسي أو الديمقراطية التمثيلية باعتباره نظاماً يميل إلى إقصاء الشعب من الحياة العامة ويقدم الديمقراطية المستمرة كمقترح لتجاوز أزمة الديمقراطية التمثيلية انطلاقاً من تصور يؤسس لمبادئ هذه الديمقراطية التي يسميها بالمستمرة ومؤسستها أنظر:

-Dominique Rousseau, Radicaliser La Démocratie ; Proposition pour une refondation , Seuil 2015.

²⁹ كريستوف بريمات (Christophe premat) سياسي وأكاديمي فرنسي يستشرف أفقا جديدا للتمثيل السياسي كحل للأزمة التي يعيشها هذا النظام وفق أطروحته ضمن مؤلفه "الفكرة الجديدة للتمثيل السياسي" أنظر:

Christophe Premat, L'idée d'un nouvelle représentation politique, Edilivre 2014.



أطروحة هؤلاء هو بيان كيف يمكننا التمييز بين مسببات أزمة التمثيل كحصيلة لمسار تاريخي طويل عُدد في البداية النموذج الأمثل لأي نظام سياسي، ومحاولة فهم التجربة المغربية باعتبارها امتدادا لهذه الأزمة؟ أم لا؟ حتى نتخذ هذا المعطى كعامل لتفسير ما سنخلص إليه.

ففي خضم هذا النقاش عن أزمة الديمقراطية التمثيلية يلقي دومينيك روسو (Dominique Rousseau) اللوم على النظام التمثيلي باعتباره يفضي إلى إبعاد المواطنين عن القرار السياسي والمشاركة السياسية، فالتصويت حسبه وإن كان يعتبر من أهم القنوات الأساسية للتعبير عن الخيارات الاجتماعية والسياسية للمواطنين، فإنه سرعان ما ينقلب إلى أداة للانفراد بصياغة البرامج السياسية على نحو يهمل الناخبين وإن كان قد سبقه اختيارهم المحدد لحظة العملية الانتخابية، فبمجرد ما يمنح صوته -المواطن- لمن سيمثله يكون قد انتهى دوره، فما سيأتي من خيارات سياسية في اليوم الموالي للعملية الانتخابية يصاغ على أساس ما ستفرزه التحالفات السياسية³⁰، إذ بناءً على هذه التحالفات التي ستفرز أغلبية حاکمة، ستصاغ الخيارات السياسية والتوجهات العامة للبلد بشكل لا يجعل من المنتخبين سوى مدافعين ومنفذين لما سيتخذ من قرارات ضارين عرض الحائط الخيارات التي صوت المواطن لأجلها، إذ يصبح النظام التمثيلي بالنسبة إليه أكثر قساوة في تشديد الخناق على الديمقراطية بطريقة مأساوية تقلص من دور المواطن في الحياة السياسية إذ يصبح هذا الأخير على حد قوله أداة للاغتراب السياسي³¹.

ولا يقف عند هذا الحد بل يذهب إلى التأكيد على اعتبار أن النظام التمثيلي في شكله الحالي يعتبر بعيدا كل البعد عن الديمقراطية، فلم يعد فقط يتنكر إلى رغبات المواطنين وطلباتهم، وإنما تسبب في ضعف العملية السياسية وانعدام الثقة وتقلص نسب التصويت، فما يراه النائب من النظام التمثيلي سوى ذلك الصوت الذي سيمنح له لإضفاء الشرعية على تمثيله داخل البرلمان، هذا الأخير الذي لم يعد في منظور دومينيك روسو (Dominique Rousseau) المكان الرئيسي للنقاش السياسي، وإنما فقط مكان لتجمع أفراد فاقدين للشرعية التمثيلية، ولا أدل على ذلك كما يرى وجود ما يقارب 40% ممثلين بطريقة غير مباشرة³².

ومن زاوية أخرى ينطلق كريستوف بريمات (Christophe premat) من فكرة يقر على إثرها أن عملية التمثيل السياسي تُعد شكلا من أشكال إضفاء الشرعية على البرلمان باعتباره الفضاء الذي يجسد السيادة الشعبية، لذلك فالتمثيل السياسي هو تمثيل رمزي للمجتمعات التي تتمتع بمؤسسات تمنح لها الشرعية من قبل المواطنين³³، وإن كان يسير إلى اعتبار الديمقراطية والنظام التمثيلي من الناحية التاريخية يختلفان ويتقاطعان، فالديمقراطية حسبها سابقة للنظام التمثيلي، إذ لم يستكمل هذا الأخير عناصره خاصة في فرنسا إلا بعد

³⁰ Dominique Rousseau, Radicaliser La Démocratie ; Op Cit, P 25 -26.

³¹ ibid, P 38.

³² ibid, P 27.

³³ Christophe Premat, L'idée d'un nouvelle représentation politique, Op Cit, P 8.



منتصف القرن الثامن عشر بشكل يجمع بين الطبيعة الأرستقراطية والشرعية الديمقراطية³⁴ هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتقاطع مع دومينيك روسو (Rousseau Dominique) في فكرة تقر بأن الديمقراطية التمثيلية أضحت تعرف حالة خفوت نتيجة تزايد انعدام الثقة في مؤسسات التمثيل، لأن الأغلبية داخل هذه المؤسسات سرعان ما تجنح إلى إقصاء الأقلية، زد على ذلك في بعض الحالات التي يكون فيها التمثيل السياسي نابعا عن التعيين أو الاختيار والتوريث³⁵، فكلما العاملين حسبه يكونان نتيجة تراجع الديمقراطية لصالح الاستبداد؛ استبداد الأغلبية.

هل في الوسع إذن حسابان التمثيل السياسي بالمغرب تعبيرا عن أزمة الديمقراطية التمثيلية؟

إننا نستبعد ذلك، لأن ما نجم عن تجربة التمثيل السياسي بالمغرب لا يوحي بأنه في لحظة من اللحظات نجحنا في تشكيل تمثيلية سياسية سليمة تخول للأحزاب السياسية الفائزة بالأغلبية تنفيذ برامجها أو الانفراد بممارسة السلطة ولو على النحو الذي يحيل إليه كريستوف بريمات (Christophe premat)، بل إن التجربة المغربية ظلت بمنأى عن ما بلورته المرجعية الفكرية الخاصة بنظرية التمثيل السياسي، فإلى جانب عدم انتظام العملية الانتخابية في المراحل الأولى لبروز مؤسسات التمثيل، و تفشي ظاهرة التزوير ثم العوامل السالف ذكرها المرتبطة بخلق "الحزب الأغلي"، وخلق هيئة ممثلة بطريقة غير مباشرة، لم يكن بإمكان الأحزاب السياسية المغربية لاسيما أحزاب الحركة الوطنية بناء سياسات وترجمتها على أرض الواقع، فالتجربة المغربية ظلت رهينة لإرثها التاريخي القائم على البعد السلطاني في شكل إمارة المؤمنين وطبيعة الدولة المغربية.

هذا التفسير كلما تقدمنا في الزمن، إلا وأخذ يتراجع ليفسح المجال لإعادة إنتاج أشكال جديدة تستبعد فكرة الوساطة الحزبية وتنهل من التقليد والحداثة، و تعيد تكريس فكرة أن العلاقة بين المواطنين في الحقل السياسي المغربي هي علاقة مباشرة لا تحتاج إلى الوساطة الحزبية، إذ لم تكذب حقبة "حكومة اليوسفي" أن تنصرم في خواتم 2002، حتى يكون معها مسلسل استكمال الإجهاز على الوساطة الحزبية قد اكتملت أركانه، فنقل المطالب الاجتماعية في تجربة حكومة اليوسفي اصطدم مرة أخرى باستراتيجية الحكم في تهميشه لها ابتداء بسحب الملفات الكبرى ذات الرهانات السياسية الحقيقية وإلحاقها بمجال التدخل المباشر للملكية (إصلاح منظومة التربية، والتكوين، مدونة الأسرة، الأوراش الكبرى...) و انتهاء بتعيين حكومة جطو³⁶، حيث أصبحت أحزاب الحركة الوطنية محل نقد لاذع من قبل المجتمع ومن قبل الطبقة السياسية، حيث كشف استطلاع الرأي الذي أنجزته جمعية مغرب 2020 بالتعاون مع مؤسسة متخصصة في استطلاعات الرأي أن ما بين 73% و 76% من العينة المستجوبة تنظر بسلبية واستياء كبير لحصيلة حكومة التناوب خاصة في مجال مكافحة البطالة والفقر والفساد الإداري، كما تم انتقاد مسار العمل الحكومي وحصيلته من داخل الأغلبية ومن داخل ما كان يعرف بالكتلة، إذ لطالما وصف حزب الاستقلال عمل الحكومة بالارتباك، أما منظمة العمل الشعبي وفي التقرير السياسي الذي قدم

³⁴ Christophe Premat, L'idée d'un nouvelle représentation politique, ibid, P 103.

³⁵ ibid, P 103.

³⁶ محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص 29.



في دورة اللجنة المركزية في فبراير 2002، اعتبرت حصيلة حكومة التناوب سلبية ومخيبة للأمل، ليتسع اليأس و تتنامى الاحتجاجات من طرف شرائح واسعة من المجتمع على النتائج الهزيلة "لحكومة اليوسفي"³⁷. فأمام هذا الوضع إضافة إلى العوامل التي تحكمت فيه وارتباك الأحزاب السياسية التي كان يفترض التعويل عليها لحمل الطلب الاجتماعي لحظة وصولها للحكم 1998، تولدت أزمة الثقة في العمل الحزبي والوساطة الحزبية، إذ حسب استطلاع الرأي الذي أنجز في السنة الانتخابية 2002، فندسة المغاربة الذين يعتبرون حكومة التناوب أن البرامج والخطابات الحزبية تعبر عن الحاجيات والأولويات المجتمعية لا تكاد تتجاوز % 12 من المستجوبين³⁸. إن هذا المسار والمتوج بفشل تجربة حكومة التناوب في تحصين عملية الوساطة الحزبية حول الأحزاب السياسية المغربية، خصوصا أحزاب الحركة الوطنية إلى فاعل أساسي في تجريد نفسها من هذا الدور لا سيما مع التقليد الذي سيتروخ في ممارستها للسلطة وتقسيم صنع القرار السياسي في النظام السياسي المغربي، إذ سيتلخص دورها فيما سيأتي بعد، فقط على إيجاد أفضل السبل الممكنة لتنفيذ الماكرو قرار الذي يحدد السياسة العامة والاختيارات الكبرى للدولة والتي لا تخضع لأي حسابات انتخابية³⁹ أو برامج حزبية. إن هذه الصيغة تفيد بأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تدخل ضمن هذا السياق لأن ما سطرته من أهداف بغية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة، غيب تصور الأحزاب وبرامجها في عملية صنع القرار، بل جعلها تنتظم في مبادرة رغم إيجابياتها وسياق إخراجها مجردة من برامجها الانتخابية والسياسية اللذان يعدان مدخلان أساسيان للوساطة الحزبية، من هنا ندرك أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عدت آخر مسمار دق في نعش الوساطة الحزبية، ما أفضى إلى مآلات أثرت بصفة عميقة على الحياة السياسية والحزبية بالمغرب التي لا زلنا نعاني وطأتها إلى يوم الناس هذا، وأولى هذه المآلات تكمن في ارتفاع حدة الحركات الاحتجاجية المحلية بشكل غير مسبوق في تاريخ المغرب، خاصة في الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 2002 و 2007 كوسيلة للضغط على السلطات العمومية امتدت إلى كافة الشرائح الاجتماعية، حتى تلك التي كانت تدرج في خانة المحصنة ضده⁴⁰، على سبيل المثال حراك سيدي افني سنة 2007. أما ثانيها فيرتبط بتراجع الثقة في العمل السياسي الحزبي و بروز ظاهرة العزوف الانتخابي، إذ لم تتجاوز نسبة عدد المشاركين في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 % 37. وثالثها مرده إلى اندلاع حراك 20 فبراير، 2011 وإن كان جزءا من العوامل التي هيأت لهذا الحراك ترتبط بالسياق الإقليمي

³⁷ نشر في جريدة التجديد يوم 07-08-2002 نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.maghress.com شوهد يوم 22 مارس 2023.

³⁸ محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص 28.

³⁹ نفسه، ص 29.

⁴⁰ بخصوص تطور الاحتجاج المحلي وارتفاع حدته أنظر: أطروحة دكتوراه الحبيب استاتي؛ الحركات الاحتجاجية " حالة حركة 20 فبراير"، بالخصوص المحور السادس من الفرع الثاني للمبحث الثاني للقسم الأول والمعنون بالاحتجاج في زمن الانفتاح السياسي (1998-2011). جامعة القاضي عياض، السنة الجامعية 2016-2017.



أنداك، فإنه مع الزمن أدركنا أن ما جرى من احتجاج سنة 2011 نتج في غالبيته عن انهيار نظام الوساطة الحزبية وارتفاع الطلب الاجتماعي، إضافة إلى تزايد مساحة الفراغ الحزبي داخل المجتمع⁴¹.

ويتعلق رابع هذه المآلات بظهور ما بات يعرف بالمجتمع الشبكي أو قل الحركات الاجتماعية الشبكية⁴² باللجوء إلى الإنترنت كفضاء للنقاش والتداول والاحتجاج نتيجة التضييق المتكرر على الفضاء العام من قبل أجهزة الدولة الأمنية واستنكار الأحزاب السياسية لهذا النوع من الاحتجاج، حيث رافق هذا الشكل الجديد للاحتجاج كل الحركات التي تلت حركة 20 فبراير بدءاً مع حراك الريف مروراً بحملة المقاطعة وحراك جرادة وغيرها. أما آخر ما ترتب عن تراجع ظاهرة الوساطة الحزبية فهو أشبه ما يكون باستواء أسلوب تطويق الإرادة الشعبية داخل الحقل السياسي وفق مستويين: المستوى الأول جسّد في هيمنة التكنوقراط على الحياة السياسية و مراكز اتخاذ القرار العمومي، الأمر الذي يجد تفسيره ضمن ما أشرنا إليه سابقاً "بالمأكرو قرار" بعيداً كل البعد عن منطق المحاسبة؛ المستوى الثاني يندرج ضمن اللجن الاستشارية، حالة اللجنة الاستشارية المكلفة بوضع النموذج التنموي كامتداد لإضفاء الطابع التقني على البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعود أصل إعدادها وتنفيذها للأحزاب السياسية لحظة وصولها للسلطة.

هكذا تكتمل أركان الإجهاز على الوساطة الحزبية والتي ارتبطت في جزء كبير منها بالممارسة السياسية والدستورية لضبط عملية التمثيل السياسي مخافة تغير الأدوار الرئيسية داخل النظام السياسي المغربي لصالح أحزاب الحركة الوطنية، إذ الأساليب التي لجأ إليها الحكم دعمت الالتفاف حول مشروعيتها في الاتجاه نحو تحقيق المبتغى المأمول، وهو إزاحة الأحزاب السياسية عن المشاركة الفعلية في السلطة والنيل من تمثيلتها وفق ما لمسناه طيلة هاته السطور، بهذا يكون مسلسل انتزاع الوساطة الحزبية والمآلات التي أفضى إليها تختلف عن مسببات أزمة التمثيل السياسي.

⁴¹ من بين القراءات التي ترجح أن حراك 20 فبراير نتج عن تراجع العمل الحزبي قراءة عبد الإله بلقزيز، أنظر كتاب نقد السياسة في أمراض العمل السياسي؛ المركز الثقافي للكتاب 2019.

⁴² فيما يتعلق بالمجتمع الشبكي أو الحركات الاجتماعية الشبكية وسياقات بروزها أنظر مانويل كاستلز، شبكات الغضب والأمل، الحركات الاجتماعية في عصر الانترنت، ترجمة هايدي عبد اللطيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2017.



خاتمة

يقودنا المسار الذي تتبعناه طيلة محاور هذه الورقة أن مفعوليته كان له عظيم الأثر على أوضاع العمل الحزبي بالمغرب، فتراجع الوساطة الحزبية تعود في قسم كبير منها إلى الاختلالات التي عرفتها عملية التمثيل السياسي، ففي الوقت الذي كان يفترض فيه الرهان على الأحزاب السياسية لا سيما أحزاب الحركة الوطنية في لحظة من اللحظات لاستقبال الطلب الاجتماعي والتعاطي معه، ازدادت الفجوة بينها وبين المواطنين، بل إن استقرار هذه الحالة داخل المشهد الحزبي والسياسي أنتج لنا تصورا في ذهن المواطن من بين أبرز سماته اعتبار العملية الانتخابية غير مجدية ولم تعد مؤشرا على الديمقراطية، بل الأكثر من ذلك ارتفاع منسوب عدم الثقة في العمل السياسي وهو ما تفسره بروز أشكال جديدة للمشاركة السياسية خارج الفضاءات التقليدية، والأدهى والأمر هو استقلال الأحزاب السياسية عن القيام بمهام التأطير والاقتراح وإنتاج الأطر والقيام بدور الوساطة، فعلى سبيل المثال لم يقدم نواب الأحزاب السياسية الممثلين في البرلمان أسئلة تتعلق بما حدث في منطقة الريف سنة 2017 على امتداد ثلاثة أشهر، إذ يعد هذا الأمر دليلا على أن الأحزاب السياسية فقدت المبادرة وأن مصداقيتها آلت إلى الأفول، وكأننا بصدد ثبوت نبوءة كلود بلازولي (Claud Palazoli) عن الموت البطيء لأحزاب الحركة الوطنية⁴³. ما نعيشه اليوم يعبر عن أن الأحزاب السياسية تمضي في حلقة مفرغة نتيجة تجردها من القيام بوظائفها، لذلك لم تعد قادرة على المساهمة في تطوير الحقل السياسي نحو المزيد من الديمقراطية، وهو الشعار الذي لازال مطلباً يرفعه المغاربة كلما سمحت الفرصة لذلك، ما يبرر أن الذي تحقق في هذا الصدد لا يرقى إلى تطلعات عموم المواطنين، وإعادة الاعتبار للوساطة الحزبية منطلقه أحزاب قوية تهدف إلى تلقي الطلب الاجتماعي وترجمته في شكل برنامج ملموس لحظة وصولها إلى السلطة عبر تمثيلية حرة ونزيهة، لذلك فالنظام التمثيلي ارتبط بالانتخابات والانتخابات ارتبطت بالديمقراطية ولا يمكن أن نتحدث عن الوساطة الحزبية دونما أن نتحدث عن الديمقراطية.

⁴³ Voir: Claud Palazoli, La mort lente du mouvement nationale au maroc, version électronique : http://ann.univ-aix.fr/pdf/ANN-1972-11_36.pdf.



لائحة المراجع المعتمدة

* باللغة العربية

- بوز أحمد، البرلمان المغربي: البنية و الوظائف، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، عدد خاص، مطبعة المعارف الجديدة 2016.
- الشيباني دغمان المهدي، الأحزاب السياسية "التفاته سوسولوجية" المجلة الجامعة، العدد 16 المجلد الأول، فبراير 2014.
- دوفرليه موريس، الأحزاب السياسية، الهيئة العامة للقصور الثقافة 2011.
- شقير محمد، الفكر السياسي المغربي المعاصر، أفريقيا الشرق 2005.
- المصدق رقية، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة، دار توبقال سنة 1988.
- بندور و عمر، النظام السياسي المغربي، الطبعة الأولى 2002.
- الهاشمي محمد، صناعة الحزب الأغلي في المغرب؛ مجلة وجهة نظر عدد مزدوج 36-37 صيف 2008.

* باللغة الفرنسية

- **Manin Bernard**, Principes Du gouvernement représentatif, Champs Flammarion, 2006.
- **Premat Christophe**, L'idée d'un nouvelle représentation politique, Edilivre 2014.
- **Rousseau Dominique**, Radicaliser La Démocratie ; Proposition pour une refondation , Seuil 2015.

لائحة المراجع المستأنس بها:

- معتصم محمد، الحياة السياسية المغربية (1962-1991)، الطبعة الأولى، 1992، مؤسسة إيزيش للنشر.
- كاستلز مانويل، شبكات الغضب والأمل، الحركات الاجتماعية في عصر الانترنت ، ترجمة هايدي عبد اللطيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2017.
- بلقزيز عبد الإله، نقد السياسة في أمراض العمل السياسي؛ المركز الثقافي للكتاب 2019.
- استاتي الحبيب، الحركات الاحتجاجية " حالة حركة 20 فبراير"، أطروحة دكتوراه جامعة القاضي عياض، السنة الجامعية 2016 2017.
- **Menouni Abdeltif**, Le recours à l'article 19 une nouvelle lecture de la constitution ?, Revue juridique politique et economique du maroc, N 15, septembre 1984.
- **El mossadeq Rkia**, Consensus ou jeu de consensus ?, imprimerie najah el jadida 1995.
- **Palazoli Claud**, La mort lente du mouvement nationale au maroc, version électronique : <http://ann.univ-aix.fr/pdf/ANN-1972-11 36.pdf>.